

حقوق الإنسان والمؤشرات: الأساس المنطقي وبعض الشواغل



أين تبدأ، في النهاية، حقوق الإنسان العالمية؟ في أماكن صغيرة قريبة من المنزل - قريبة وصغيرة لدرجة أنه لا يمكن رؤيتها على أي خريطة للعالم. ومع ذلك، فهي عالم الإنسان الفرد: الحي الذي يعيش فيه؛ المدرسة التي يذهب إليها؛ المصنع أو المزرعة أو المكتب الذي يعمل فيه. تلك هي الأماكن التي يلتمس فيها كل رجل وامرأة وطفل العدالة المنصفة، وتكافؤ الفرص، والكرامة المتساوية دون تمييز. وما لم يكن لهذه الحقوق معنى في تلك الأماكن، فلن يكون لها معنى في أي مكان آخر. ولولا تضافر عمل المواطنين لدعمها بالقرب من المنزل، فسوف يكون بحثنا عن التقدم في العالم الأوسع بلا جدوى.

إيليانور روزفيلت⁽¹⁾

للشعر يمكن أن يسهم فيها الاستخدام المبتكر لأدوات كالمؤشرات الكمية والتنوعية على حد سواء بزيادة فهمها وتنفيذها. وعند تناول هذا الجانب من حقوق الإنسان، يتناول هذا الفصل ما يلي:

حقوق الإنسان هي لغة رغبات الإنسان الأساسية مع الاحتفاظ بمفهوم الكرامة والتساوي بين الناس. وهي تساعد في التعبير عن الرغبات واستجابة أولئك الذين يتعين عليهم تلبية تلك الرغبات. هي لغة عالمية

الأهداف التعليمية:



1. رئيسة اللجنة التي أنشأتها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لصياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في أثناء عرضها لمؤلفها IN YOUR HANDS: A Guide for Community Action for the Tenth Anniversary of the Universal Declaration of Human Rights, United Nations, New York, 27 March 1958

ألف- ما هي حقوق الإنسان؟

محددة، ومقتضى القانون. ويتوقف مستوى التمتع بأحد الحقوق على مدى إعمال الحقوق الأخرى. فعلى سبيل المثال، ربما كان الحق في التصويت والمشاركة في الشؤون العامة قليل الأهمية لشخص لا يجد ما يقتات به. وعلاوة على ذلك، يتوقف التمتع المجدي بالحقوق مثلاً على إعمال الحق في التعليم. وبالمثل، لا يمكن أن يكون تحسين التمتع بأي من حقوق الإنسان على حساب التمتع بأي حق آخر. وهكذا، فإن إعمال الحقوق المدنية مهم بقدر أهمية إعمال الحقوق الاقتصادية.

2 التزامات حقوق الإنسان

تتمثل السمة التي تركز عليها حقوق الإنسان في تحديد أصحاب الحقوق الذين يحق لهم، لمجرد كونهم بشراً، أن يطلبوا استحقاقات معينة، والمكلفين بالمسؤوليات الملزمون التزاماً قانونياً باحترام الاستحقاقات المرتبطة بهذه المطالب وحمايتها والوفاء بها⁽³⁾ (الإطار 2). وعند المطالبة بالحقوق، من المهم عدم الاكتفاء بتحديد العناصر التي تعتبر استحقاقات، وإنما أيضاً تحديد الجهات التي من واجبها تحقيق التمتع بتلك الاستحقاقات.⁽⁴⁾ وهكذا، توجد حقوق للأفراد والجماعات، وتوجد التزامات مقابلة تقع في المقام الأول على عاتق الدول - بصورة فردية وجماعية. وحقوق الإنسان تلزم الدولة وغيرها من المكلفين بمسؤوليات بعدم الإخلال بالحرية الأساسية وحقوق الناس أو بعدم تعريضها للخطر، وبتخاذ إجراءات لإعمالها.

وتجرى تفرقة في القانون المتعلق بحقوق الإنسان بين التزامات الدولة الفورية والتزاماتها التي يمكن الوفاء بها تدريجياً عند الافتقار إلى الموارد. فعلى سبيل المثال، يشكل الالتزام بعدم التمييز بين

حقوق الإنسان هي ضمانات قانونية تحمي الأفراد والجماعات من كل فعل أو امتناع يشكل تدخلاً في حرياتهم الأساسية واستحقاقاتهم وكرامتهم الإنسانية.⁽²⁾ وحقوق الإنسان متأصلة في البشر كافة، وأساسها احترام كرامة كل شخص وقيمه. وتنبع من القيم الإنسانية المحببة المشتركة بين جميع الثقافات والحضارات. وقد أدرجت حقوق الإنسان في صلب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ودونت في سلسلة من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان صدقت عليها الدول، وفي صكوك أخرى اعتمدت بعد الحرب العالمية الثانية. وتوجد أيضاً صكوك إقليمية لحقوق الإنسان، ومعظم الدول اعتمدت دساتير وقوانين أخرى توفر الحماية لحقوق الإنسان والحرية الأساسية. وفي حين أن المعاهدات الدولية والقوانين العرفية إلى جانب الممارسات التفسيرية لأجهزة المعاهدات تشكل العمود الفقري للقانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان، فتوجد صكوك أخرى غير ملزمة في صورة إعلانات أو مبادئ توجيهية أو مبادئ معتمدة على الصعيد الدولي تسهم في فهمها وتنفيذها وتطويرها.

1 خصائص حقوق الإنسان

حقوق الإنسان حقوق عالمية وغير قابلة للتصرف ومتشابهة ومترابطة وغير قابلة للتجزئة. وهذه الخصائص المعروضة في الشكل الثالث تكفل مجتمعة ضرورة إعمال حقوق الإنسان كافة، سواء كانت حقوقاً مدنية وسياسية (كالحق في المشاركة في الشؤون العامة، والتحرر من التعذيب والاحتجاز التعسفي)، أم حقوقاً اقتصادية واجتماعية وثقافية (كالحق في كل من الغذاء والضمان الاجتماعي والتعليم) أو حقوقاً جماعية (كالحق في التنمية وحقوق الشعوب الأصلية)، لكل الناس في جميع الأوقات، فيما عدا حالات استثنائية

2. Frequently Asked Questions on a Human Rights-based Approach to Development Cooperation (United Nations publication, Sales No. E.06.XIV.10), p. 1
3. يشار إلى هذه المطالب، في أدبيات حقوق الإنسان، في مبادئ ماستريخت التوجيهية التي تحدد نطاق التزامات الدول فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإن كانت ذات صلة مماثلة بالحقوق المدنية والسياسية. انظر مبادئ ماستريخت التوجيهية المتعلقة بانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ماستريخت، 26-22 كانون الثاني/يناير 1997).
4. Amartya Sen, Development as Freedom (Oxford, Oxford University Press, 1999), pp. 227-248

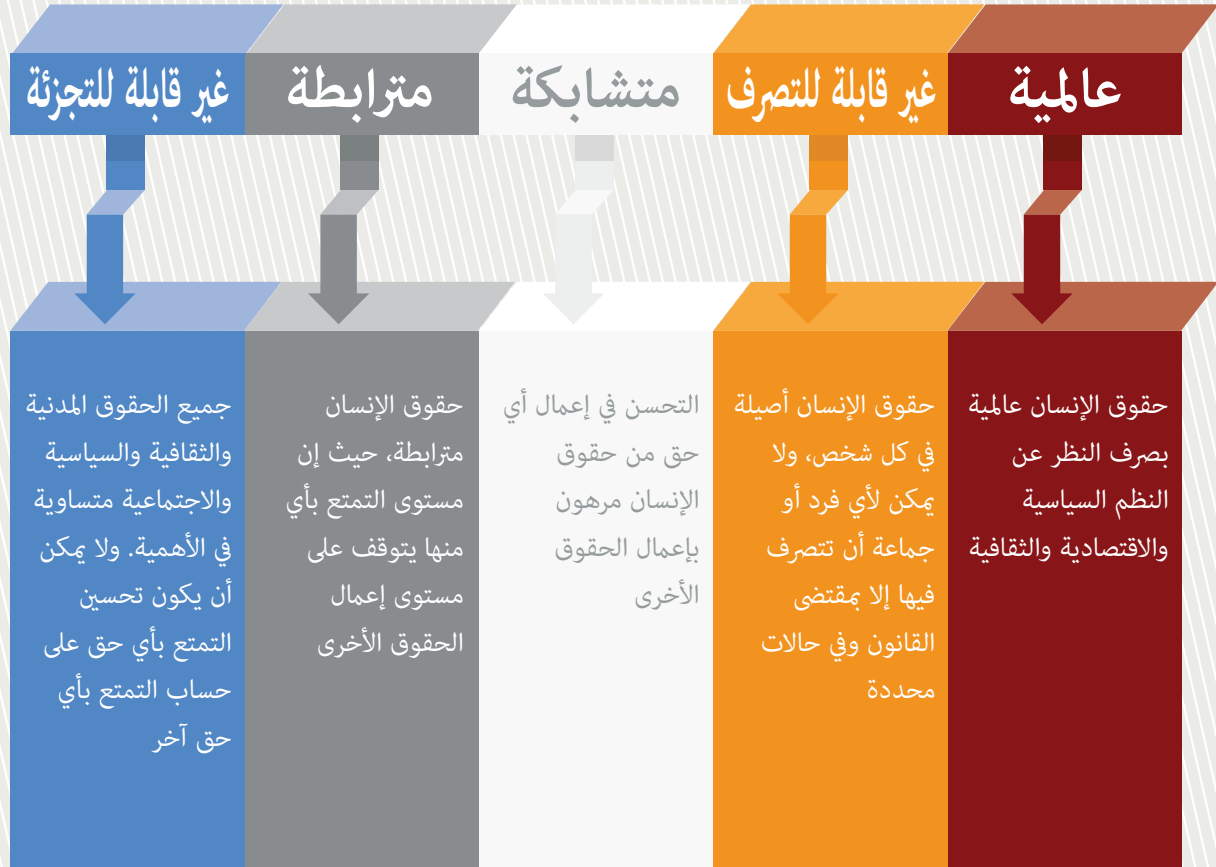
أولاً- << حقوق الإنسان والمؤشرات: الأساس المنطقي وبعض الشواغل >> ما هي حقوق الإنسان؟

لمعايير العمل الأساسية) التزامات أساسية وفورية. وفي معظم الأحيان، تترتب على الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التزامات فورية، فضلاً عن جوانب من الأعمال التدريجي. وعادةً ما تكون الالتزامات الفورية، وبخاصة فيما يتصل بالحقوق المدنية والسياسية، معروفة أكثر من غيرها ويجري تنفيذها بواسطة عمليات قضائية.

الفئات السكانية المختلفة في أعمال حقوق الإنسان، المدنية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية على حد سواء، التزاماً فورياً. وبالمثل، يعتبر ما على الدولة من التزامات قانونية باحترام (حرية التعبير مثلاً بعدم استخدام القوة دون داع أو بصورة غير متناسبة ضد المتظاهرين) وحماية (الحق في العمل مثلاً أو الظروف العادلة والمواتية للعمل بكفالة امتثال أرباب الأعمال الحرة

خصائص حقوق الإنسان

الشكل الثالث



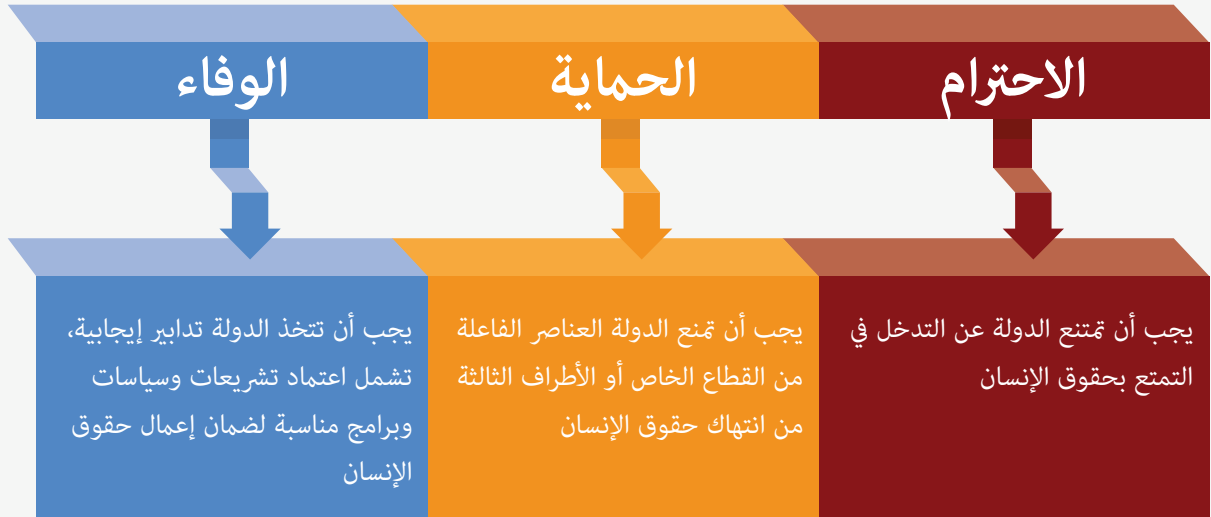
أولاً- << حقوق الإنسان والمؤشرات: الأساس المنطقي وبعض الشواغل >> ما هي حقوق الإنسان؟

وحتى حين لا يكون من المحتمل تحقيق الأعمال الكامل لحقوق كالحق في الغذاء والسكن والتعليم والصحة إلا إعمالاً تدريجياً، يقع على الدولة التزام فوري باستيفاء "مستوى أدنى أساسي" من تلك الحقوق، واتخاذ خطوات متعمدة وملموسة ومستهدفة في اتجاه إعمالها إعمالاً تاماً. وبالإضافة إلى ذلك، من واجب الدول أن تبرهن على أنها تستعين بجميع مواردها المتاحة، بما فيها طلب المساعدة الدولية عند الحاجة، للوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.⁽⁵⁾ وعلاوة على ذلك، فأي تدابير تراجعية متعمدة تتطلب أيضاً أقصى درجات العناية الحذرة ويتعين تبريرها بالكامل بالرجوع إلى مجموع الحقوق المكفولة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق الاستخدام الكامل للحد الأقصى من الموارد المتاحة.

وتوجد أيضاً التزامات قانونية يغلب عليها الطابع الإيجابي يجب أن تفي الدولة بها، كاعتماد تدابير تشريعية وقضائية وإدارية حاسمة لإعمال الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وهي تتعلق بالالتزام بالوفاء بحقوق الإنسان التي تشمل التزامي التعزيز (بإعداد إطار مؤسسي وسياساتي لدعم التمتع بالحقوق على سبيل المثال) والتوفير (بتخصيص الموارد العامة المناسبة على سبيل المثال). وهنا تتصل مطالب أصحاب الحقوق بتنفيذ تعهدات المكلفين بالمسؤوليات باتباع سياسات معينة لتحقيق مجموعة من النتائج المرجوة التي يمكن ربطها بإعمال حقوق الإنسان. وفي حين أنه يُعتبر عادةً أن اللجوء إلى القضاء بشأن هذه الالتزامات أقل سهولة، فإن التطورات الأخيرة تبين أنه يمكن أيضاً إخضاعها للمراجعة القضائية. وعلاوة على ذلك، فالالتزام بالوفاء يتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلاً عن الحقوق المدنية والسياسية (كالمساعدة القضائية للمدعى عليهم المعوزين).

نطاق التزامات الدول المتعلقة بحقوق

الإطار 2



5. التعليق العام رقم 31 (2004) للجنة المعنية بحقوق الإنسان المتعلق بطبيعة الالتزام القانوني العام المفروض على الدول الأطراف في العهد، والتعليق العام رقم 3 (1990) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلق بطبيعة التزامات الدول الأطراف (الفقرة 1 من المادة 2).

أولاً - << حقوق الإنسان والمؤشرات: الأساس المنطقي وبعض الشواغل >> ما هي حقوق الإنسان؟

أو سوء علاج على أيدي العاملين في الرعاية الصحية، والمشاركة في القرارات السياسية المتعلقة بالحق في الصحة على صعيد المجتمعات المحلية والصعيد الوطني.⁽⁷⁾ والصلة وثيقة بين المساواة وسيادة القانون من جهة ومفهوم الحصول على سبل الانتصاف الذي يشكل عنصراً حاسماً في إطار حقوق الإنسان من الجهة الأخرى. ففي حالة وقوع انتهاك أو إنكار للحقوق، يؤكد نهج حقوق الإنسان ضرورة توافر الوسائل المناسبة للتماس الجبر ودعمه بطرق منها المطالبة بالحق في سبيل انتصاف ومراعاة الأصول القانونية، والحق في المعلومات.

ويقع عدم التمييز في قلب جميع الأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان. وهو معيار شامل من معايير حقوق الإنسان يُحتج به في جميع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وبشكل الموضوع الرئيسي لعدة اتفاقيات دولية تتعلق بحقوق الإنسان، كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أو اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وينطبق هذا المبدأ على الكافة فيما يتعلق بجميع حقوق الإنسان والحريات، ويحظر التمييز بالاستناد إلى قائمة من الأسباب غير الشاملة كالعنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي وغيره من آراء، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكية، أو المولد، أو أي وضع آخر.⁽⁸⁾ ويكتمل مبدأ عدم التمييز مبدأ المساواة الذي مفاده: يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، كما جاء في المادة 1 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وتتضمن التزامات الاحترام والحماية والوفاء أيضاً عنصري الالتزام ببذل العناية والالتزام بتحقيق غاية. ويتطلب الالتزام ببذل العناية إجراءات محسوبة حساباً معقولاً لإعمال التمتع بحق معين. فبالنسبة للحق في الصحة على سبيل المثال، يمكنه أن ينطوي على اعتماد وتنفيذ خطة عمل للحد من وفيات الأمهات. أما الالتزام بتحقيق غاية، فيُلزم الدول بتحقيق أهداف محددة لتلبية معيار موضوعي، كالحق الفعلي من وفيات الأمهات الذي يمكن قياسه بمؤشر إحصائي مثل نسبة وفيات الأمهات.⁽⁶⁾ وثمة نوع آخر من الالتزامات يتطلب أيضاً أن تُعد له مؤشرات هو الالتزام برصد التقدم المحرز إزاء إعمال حقوق الإنسان المحددة في المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتقديم تقارير عن هذا التقدم، وهو التزام فوري يحظى بتركيز خاص فيما يتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي سياق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

3 المعايير أو المبادئ الشاملة المتعلقة بحقوق الإنسان

يضم الإطار المعياري الدولي لحقوق الإنسان، بما فيه المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتعليقات العامة والتوصيات التي اعتمدها هيئات رصد تنفيذ هذه المعاهدات (الفرع باء أدناه)، معايير أو مبادئ شاملة مثل عدم التمييز والمساواة، والمشاركة، والحصول على سبل الانتصاف، والحصول على المعلومات، والمساواة، وسيادة القانون، والحكم الرشيد. ومن المنتظر من هذه المعايير الشاملة أن توجه الدولة وغيرها من المكلفين بالمسؤوليات في تنفيذ حقوق الإنسان. فضمان الحق في الصحة، على سبيل المثال، يتطلب ممارسات غير تمييزية من مقدمي الخدمات الصحية، والحصول على المعلومات عن المشاكل الصحية الرئيسية، والحصول على سبل الانتصاف ومراعاة الأصول القانونية في حالة التعرض لسوء ممارسة

6. التعليق العام رقم 3 (1990) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومبادئ ماستريخت التوجيهية.

7. المساواة وعدم التمييز، والمشاركة، والمساواة، وسيادة القانون، حقوق مدرجة أيضاً في كتاب

”The human rights based approach to development cooperation: Towards a common understanding among UN agencies“ الصادر عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

(2003) (لمزيد من التفاصيل، انظر الأسئلة الشائعة، المرفق الثاني).

8. حددت عدة أسباب لحظر التمييز في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والسوابق القضائية لهيئات الرصد التابعة لها. انظر مثلاً المواد 1-2 و3 و26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادتين 2-3 و3 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتعليق العام رقم 20 (2009) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلق بعدم التمييز في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقضيتي إبراهيمي غوي وآخرون ضد فرنسا (الجنسية) ونيكولاس تونين ضد أستراليا (الميل الجنسي) أمام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

الإطار المعياري الدولي لحقوق الإنسان

تنفيذ هذه الصكوك الأساس المعياري للمقاييس المبينة في المعاهدات والتزامات المكلفين بالمسؤوليات الناشئة عن تلك المقاييس عن طريق تعليقات عامة وتوصيات خاصة بكل معاهدة. كما أسهمت آليات حقوق الإنسان الأخرى، مثل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعين لمجلس حقوق الإنسان في الفهم المعياري لمقاييس حقوق الإنسان.

وفي حين أن العهدين والنظم الأساسية والبروتوكولات والاتفاقيات ملزمة قانوناً للدول التي صدقت عليها أو انضمت إليها، فتوجد صكوك عالمية أخرى لحقوق الإنسان تتمتع بوضع قانوني مختلف. فالإعلانات والمبادئ التوجيهية والقواعد المعيارية والتوصيات ليس لها أثر ملزم وإنما لها قوة معنوية لا تُنكر، كما أنها توفر توجيهات عملية للدول في تصرفاتها.⁽¹⁰⁾

وبتدوين معايير حقوق الإنسان في النظم القانونية الدولية، بل والإقليمية والوطنية، أصبحت تقدم مجموعة من مقاييس الأداء تُخضع المكلفين بمسؤوليات - والدول في المقام الأول - للمساءلة.

وينبغي ترجمة المقاييس المعيارية المتعلقة بالحقوق، فضلاً عما يقابلها من التزامات قانونية نوقشت أعلاه إلى سياسات وتدابير تحدد تنفيذ حقوق الإنسان وتيسره. غير أن واضعي السياسات وأخصائيي التنمية، بل وأخصائيي حقوق الإنسان في بعض الأحيان، يجدون صعوبة في ربط هذه المفاهيم بممارسات التنفيذ. ويجعل هذا من الصعب استخدام هذه المعايير مباشرة في وضع السياسات وفي متابعة أعمال حقوق الإنسان. وتلك هي الفجوة التي يحاول معالجتها العمل على مؤشرات حقوق الإنسان.⁽¹¹⁾

لقد تطور الإطار المعياري الدولي لحقوق الإنسان منذ أن اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948.⁽⁹⁾ ولما كان الإعلان قد صيغ بحيث يكون "مقياساً مشتركاً لما يتحقق من منجزات في ميدان حقوق الإنسان لجميع الشعوب وجميع الأمم"، فقد ذكر الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية التي ينبغي أن يتمتع بها البشر كافة. وقد قُبل على نطاق واسع بوصفه صكاً يتضمن المعايير الأساسية لحقوق الإنسان التي ينبغي احترامها وحمايتها وإعمالها. ويشكل الإعلان مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. أما الاتفاقيات الأخرى التي اعتمدها الأمم المتحدة لتناول حالة فئات أو قضايا محددة تعزيراً لحقوق الإنسان وحماية لها، فهي:

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- اتفاقية حقوق الطفل؛
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

وتشكل هذه الاتفاقيات التسع وبروتوكولاتها الاختيارية الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان التي أعدتها الأمم المتحدة. وتشكل أحكامها جوهر الإطار المعياري لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وقد طورت هيئات المعاهدات (الفرع باء أدناه) التي تستعرض

9. منذ عام 1948 إلى الآن، تُرجم الإعلان إلى أكثر من 370 لغة (انظر www.ohchr.org/EN/UDHR/Pages/Introduction.aspx (تاريخ الزيارة: 25 نيسان/أبريل 2012)).
10. على سبيل المثال، يضيف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية إلى حقوق الإنسان الدولية القائمة من حيث انطباقها على الشعوب الأصلية.
11. انظر أيضاً (2008) United Nations Non-Governmental Liaison Service, The United Nations Human Rights System: How To Make It Work For You.

باء - آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان

حقوق الإنسان على النطاق العالمي (الولايات المواضيعية). وتكون الإجراءات الخاصة إما أفراداً (مقررون خاصون أو خبراء مستقلون) أو أفرقة عاملة. وجميعهم خبراء مستقلون بارزون يعملون على أساس طوعي ويعينهم مجلس حقوق الإنسان. وأثناء كتابة هذا المنشور، كانت توجد 35 ولاية مواضيعية و10 ولايات قطرية. ويقدم أصحاب الولاية على الإجراءات الخاصة تقارير إلى مجلس حقوق الإنسان عن استنتاجاتهم وتوصياتهم، بما في ذلك عن زيارتهم القطرية وما يتلقونه من بلاغات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة.

ويوجد حالياً تسع لجان معنية بحقوق الإنسان تعرف باسم هيئات المعاهدات لكل من معاهدات حقوق الإنسان الدولية التسع السارية.⁽¹³⁾ وتتألف هذه الهيئات من خبراء مستقلين مكلفين باستعراض مدى امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها التعاقدية. ويجري إنشاؤها طبقاً لأحكام المعاهدة التي يرصدونها. والدول الأطراف ملزمة بتقديم تقارير دورية إلى هيئات المعاهدات هذه. كما أن بعض هيئات المعاهدات مؤهل لبحث شكاوى الأفراد.

وقد أنشئت المفوضية في عام 1993، وهي مكلفة بتعزيز وحماية التمتع بالإعمال الكامل لحقوق الإنسان للناس كافة. وتشمل ولايتها منع انتهاكات حقوق الإنسان، وضمان احترام جميع حقوق الإنسان، وتعزيز التعاون الدولي من أجل حماية حقوق الإنسان، وتنسيق الأنشطة ذات الصلة في كافة جنبات الأمم المتحدة، وتعزيز العمل المتعلق بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة وتعميمه.⁽¹⁴⁾ والمفوضية هي أمانة مجلس حقوق الإنسان والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وهيئات المعاهدات، والاستعراض الدوري الشامل.

مجلس حقوق الإنسان هيئة حكومية دولية تتألف من 47 دولة عضواً تختارها الجمعية العامة لفترة تمتد لثلاث سنوات. وقد أنشأت الجمعية العامة المجلس في عام 2006 ليحل محل لجنة حقوق الإنسان. وتتمثل وظائف المجلس في جملة أمور من بينها تعزيز التنفيذ التام للالتزامات التي عقدتها الدول في مجال حقوق الإنسان، والإسهام في منع انتهاكات حقوق الإنسان، والاستجابة بسرعة لحالات الطوارئ المتعلقة بحقوق الإنسان.⁽¹²⁾

ويشكل الاستعراض الدوري الشامل آلية رئيسية من آليات مجلس حقوق الإنسان لاستعراض حالة حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في خلال دورة مدتها أربع سنوات ونصف. ويعتمد استعراض كل بلد على ثلاثة تقارير. أحدها تقرير وطني تعده الحكومة، في حين أن التقريرين الآخرين يشكلان تجميعاً لمعلومات الأمم المتحدة وموجزاً لمعلومات أصحاب المصلحة، وتصدرهما المفوضية. وتشارك وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، ومنظمات المجتمع المدني، وجهات أخرى في هذه العملية بتقديم المعلومات التي تُدرج بعد ذلك في تقرير المفوضية وتناقش في أثناء الاستعراض. وهذا الاستعراض آلية تعاونية تستند إلى حوار تفاعلي بين الدولة المشمولة بالاستعراض ومجلس حقوق الإنسان. ويهيئ الاستعراض الفرصة أمام كل دولة لكي تعلن عما اتخذته من إجراءات لتحسين حالة حقوق الإنسان والوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

أما عبارة الإجراءات الخاصة، فهي الاسم الممنوح لآليات مجلس حقوق الإنسان التي تبحث وترصد وتقدم المشورة وتعد التقارير العلنية المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في بلدان أو أقاليم معينة (الولايات القطرية) أو تلك المتعلقة بظاهرة رئيسية من انتهاكات

12. توجد آليتان إضافيتان لمجلس حقوق الإنسان هما اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، وإجراء سري لتقديم الشكاوى.

13. توجد أيضاً اللجنة الفرعية لمنع التعذيب في إطار اتفاقية مناهضة التعذيب.

14. بدأ برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأربعينيات من القرن العشرين كشعبة في المقر الرئيسي للأمم المتحدة. ثم انتقلت الشعبة إلى جنيف، وارتقت إلى مركز لحقوق الإنسان في الثمانينيات. وفي أثناء المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عُقد في فيينا في عام 1993، قرر المجتمع الدولي إنشاء ولاية أشد قوة لحقوق الإنسان، تتمتع بدعم مؤسسي أكثر قوة. ثم أنشأت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المفوضية بقرار الجمعية العامة 48/141.

أنواع كثيرة من هذه المؤسسات. وقد اعتمدت الأمم المتحدة ما يطلق عليه اسم مبادئ باريس لتوجيهها في عملها. كما أن مبادئ باريس تشكل أساساً لاعتماد هذه المؤسسات من لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية،⁽¹⁵⁾ التي تقدم لها المفوضية أيضاً خدمات الأمانة.

وعلى الرغم من أن المنظومات الإقليمية والوطنية لحقوق الإنسان ليست جزءاً من الأمم المتحدة، فإنها أدوات رئيسية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعيد القطري. وتوجد عدة منظمات حكومية دولية إقليمية وضعت معايير لحقوق الإنسان وأنشأت آليات للرصد. أما المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فهي هيئات وطنية أنشئت من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وتوجد

جيم - مؤشرات حقوق الإنسان - المفهوم والأساس المنطقي

وهذا الفهم الواسع لمصطلح المؤشر يتيح له اتخاذ أشكال متنوعة ذات طابع نوعي أو كمي. وقد يؤدي هذا بدوره إلى التعددية في فهم المفهوم والمنهجيات لتحديد المؤشرات وإعدادها، وقد يكون هذا أحياناً مصدراً للالتباس. ومن ثم بات من الضروري إيجاد حد أدنى من الفهم المشترك لأنواع المؤشرات التي ينصب عليها تركيز هذا الدليل.

1 المؤشرات الكمية والنوعية

قد تكون المؤشرات كمية أو نوعية. وتعتبر الأولى من منظور ضيق مكافئاً للإحصاءات، في حين أن الثانية تشمل أي معلومات متداولة كنص سردي أو في شكل "فئوي". وما لم يذكر خلاف ذلك، يُستخدم مصطلح "المؤشر الكمي" في هذا المنشور للتعبير عن أي نوع من المؤشرات التي يُعبر عنها في شكل كمي، كالأعداد أو النسب المئوية أو المؤشرات.⁽¹⁷⁾ وهكذا، تكون المؤشرات المتعلقة بمعدلات التحاق الأطفال في سن التعليم بالمدارس، والمؤشرات المتعلقة بعدد التصديقات على المعاهدات، والإطار الزمني لتنفيذ السياسات ذات الصلة بحقوق الإنسان ونطاق تغطيتها، ونسبة المقاعد التي تشغلها

في سياق هذا العمل، يتمثل مؤشر حقوق الإنسان في معلومات محددة عن حالة أو وضع شيء ما أو حدث أو نشاط أو ناتج يمكن إقامة الصلة بينها وبين معايير ومقاييس حقوق الإنسان؛ وتتناول مبادئ حقوق الإنسان وشواغلها وتعبير عنها؛ ويمكن استخدامها لتقييم ورصد تعزيز حقوق الإنسان وتنفيذها. وتتعريف المؤشرات على هذا النحو، يمكن أن يكون بعضها متفرداً لحقوق الإنسان لأن وجودها مدين لمعايير أو مقاييس محددة لحقوق الإنسان، ولأنها لا تُستخدم عادةً في سياقات أخرى. ولعل هذه هي مثلاً حال مؤشر كعدد حالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، أو العدد المبلغ عنه من ضحايا التعذيب على أيدي الشرطة والقوات شبه العسكرية، أو عدد الأطفال الذين لا يحصلون على تعليم ابتدائي بسبب التمييز الذي تمارسه السلطات. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يكون هناك عدد كبير من المؤشرات الأخرى، كالإحصاءات الاجتماعية-الاقتصادية الشائعة الاستخدام (مثل مؤشرات التنمية البشرية المستخدمة في تقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، التي تستطيع استيفاء (ضمنياً على الأقل) جميع المتطلبات التعريفية لمؤشرات حقوق الإنسان على النحو المبين هنا. وفي كل هذه الحالات، من المفيد اعتبارها مؤشرات لحقوق الإنسان، ما دامت تتصل بمعايير حقوق الإنسان ومبادئها، وما دام يمكن استخدامها في تقييمات حقوق الإنسان.⁽¹⁶⁾

15. يرد المزيد من المعلومات عن مبادئ باريس في المرفق الأول (المؤشر 5) وعلى الموقع التالي: <http://nhri.ohchr.org>.
16. يرد عرض للمعايير المفاهيمية والمنهجية والتنفيذية المتعلقة بتحديد واستخدام مؤشرات تنفيذ وتقييم حقوق الإنسان في مختلف فصول هذا الدليل. وتسهم هذه المعايير في زيادة توضيح الفرق بين المؤشرات أو الإحصاءات المشتركة و"مؤشرات حقوق الإنسان".
17. تُستخدم العبارات الثلاث، أي المؤشرات الكمية أو الإحصائية أو الرقمية عادةً بنفس المعنى.

2 المؤشرات القائمة على الوقائع والمؤشرات القائمة على الأحكام (حكيمية)

يمكن أيضاً تصنيف مؤشرات حقوق الإنسان كمؤشرات قائمة على الوقائع وأخرى قائمة على الأحكام، وهذا يقابله تصنيف المؤشرات الموضوعية والذاتية في الأدبيات المتعلقة بمؤشرات الإحصاءات والتنمية. ولا يعتمد هذا الفرق بالضرورة على النظر في استخدام أو عدم استخدام أساليب موثوقة وقابلة للتكرار من أساليب جمع البيانات من أجل تحديد المؤشرات. بل إن أفضل صورة للنظر إليها تكون من حيث محتوى المعلومات المتعلقة بالمؤشرات المعنية. وهكذا، فالأشياء أو الوقائع أو الأحداث التي يمكن مبدئياً ملاحظتها أو التحقق منها مباشرة (كوزن الأطفال على سبيل المثال، أو عدد الوفيات الناتجة عن العنف، أو جنسية الضحية) تندرج تحت فئة المؤشرات الموضوعية. أما المؤشرات التي تستند إلى التصورات أو الآراء أو التقييم أو إصدار الأحكام، التي يعبر عنها الأفراد، فتندرج تحت فئة المؤشرات الذاتية. ويصعب عادةً إجراء هذا التمييز بين المعلومات الموضوعية والمعلومات الذاتية عند التطبيق العملي وفي سياق حقوق معنية من حقوق الإنسان. ولا يمكن استبعاد عناصر الذاتية أو فصلها بالكامل عن الفئة المحددة من المؤشرات الموضوعية. فتصنيف طبيعة المعلومات المتحصل عليها يمكن أن يُعتبر في حد ذاته عملية ذاتية. ومع ذلك، فاستخدام تعاريف شفافة ومحددة ومعترف بها عالمياً لأحداث أو وقائع أو أشياء بعينها يساهم بوجه عام في زيادة الموضوعية عند تحديد وتصميم أي نوع من المؤشرات، كمية كانت أم نوعية، ذاتية أم موضوعية. وعلاوة على ذلك، فالمؤشرات القائمة على الوقائع أو المؤشرات الموضوعية، على العكس من المؤشرات القائمة على الأحكام أو المؤشرات الذاتية، قابلة للتحقق، ويمكن تفسيرها بسهولة أكبر عند مقارنة حالة حقوق الإنسان في بلد ما بمرور الوقت وعبر السكان.

النساء في البرلمان الوطني، وحالات وقوع الاختفاء القسري أو غير الطوعي، كلها أمثلة على المؤشرات الكمية. وفي الوقت نفسه، تُستخدم أيضاً على نطاق واسع "القوائم المرجعية" أي مجموعات الأسئلة والبيانات السردية المصنفة التي تسعى إلى إكمال أو إيضاح المعلومات - الرقمية أو غيرها - المتصلة بإعمال حقوق الإنسان. وتعتبر هذه القوائم المرجعية مؤشرات مفيدة للحالة المشمولة بالرصد أو التحليل. وفي هذه الحالات، يشير استخدام كلمة "مؤشر" إلى معلومات تتجاوز الإحصاءات ولها طابع نوعي. ويفضل خبراء العديد من الوكالات في منظومة الأمم المتحدة وداخل الأوساط المعنية بحقوق الإنسان هذا التفسير لكلمة المؤشر، مع التركيز ضمناً على الجانب النوعي.

وهذان الاستخدامان الرئيسيان لكلمة "مؤشر" داخل الأوساط المعنية بحقوق الإنسان لا يعبران عن نهجين متعارضين. وبالنظر إلى مدى تعقد عملية تقييم الامتثال لمعايير حقوق الإنسان، تكون كافة المعلومات النوعية والكمية ذات الصلة محتملة الفائدة. فيمكن للمؤشرات الكمية أن تيسر إجراء التقييمات النوعية بقياس حجم أحداث معينة. وبالمثل، يمكن للمعلومات النوعية أن تكمل تفسير المؤشرات الكمية. ويمكن تسليط الضوء على أوجه تكامل مماثلة بين المؤشرات الذاتية والمؤشرات الموضوعية.

قائم على الأحكام أو ذاتي

مؤشر يعبر عنه بشكل كمي ويستند إلى معلومات تعتبر تصوراً أو رأياً أو تقييماً أو حكماً بواسطة جداول أصلية/ترتيبية، على سبيل المثال.

المثال 1: النسبة المئوية للأفراد الذين يشعرون بالأمان عند السير وحدهم ليلاً.

المثال 2: التقدير استناداً إلى متوسط الدرجات لمعرفة مجموعة خبراء/صحفيين لحالة حرية التعبير في بلد ما.

باء

قائم على الوقائع أو موضوعي

مؤشر يعبر عنه في شكل كمي ويستند إلى معلومات عن أشياء أو وقائع أو أحداث يمكن مبدئياً ملاحظتها والتحقق منها مباشرة.

المثال 1: عدد حالات الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من نقص في الوزن.

المثال 2: عدد حالات الإعدام التعسفي المسجلة.

ألف

مؤشر كمي

مؤشر يعبر عنه كنص سردي لا يتخذ بالضرورة شكلاً فنوياً ويستند إلى معلومات تشكل تصوراً أو رأياً أو تقييماً أو حكماً.

المثال 1: تقييم معرب عنه في شكل سردي عن مدى استقلالية الجهاز القضائي وعدالته.

المثال 2: هل الحق في الغذاء مكفول تماماً في القانون والممارسة في بلد معين؟

دال

جيم

مؤشر نوعي

مؤشر يعبر عنه كنص سردي يتخذ شكلاً فنوياً ويستند إلى معلومات عن أشياء أو وقائع أو أحداث يمكن مبدئياً ملاحظتها والتحقق منها مباشرة.

المثال 1: حالة تصديق بلد معين على إحدى معاهدات حقوق الإنسان: صدق / وقع / لا وقع ولا صدق.

المثال 2: الوصف الوقائعي لحدث ينطوي على أفعال من العنف البدني، وجانٍ، وضحية.

3 مؤشرات الأداء والامتثال

ظلت وكالات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها، بعد أن قبلت الغاية المتمثلة في تعميم حقوق الإنسان في الأنشطة المنوطة بها، بما فيها أنشطة التعاون الإنمائي، تلتمس في السنوات الأخيرة أدوات ومنهجيات للرصد تساعدها في تقييم أدائها الطامح إلى هذه الغاية. كما أن الجهات المانحة التي ترغب في استخدام معايير حقوق الإنسان في توجيه ما تقدمه من برامج المساعدة في البلدان المتلقية أعربت عن حاجتها إلى مثل هذه الأدوات وما يتصل بها من مؤشرات. وكان النهج المتبع في تلك الحالات هو تزويد حقوق الإنسان بالمعايير الشاملة المتمثلة في عدم التمييز والمساواة، والمشاركة، والمساءلة في دعم تنفيذ الأنشطة الجارية. وجرت أيضاً محاولات لتعديل ولايات البرامج المذكورة أو غاياتها بالإحالة إلى معايير معينة لحقوق الإنسان.

وكانت النتيجة أن حُدثت مؤشرات، وأُعدت مجموعات أدوات تستخدم ما يشكل في جوهره مؤشرات للأداء. والهدف الرئيسي لمؤشرات الأداء هو السماح بالتحقق من التغييرات التي يحدثها التدخل الإنمائي مقارنةً بما كان مخططاً له. وهي تقوم على مبادئ البرمجة ومصطلحاتها (كتصنيف المؤشرات إلى مدخلات-مخرجات-نواتج-تأثيرات، انظر أيضاً الفصل الخامس، الفرع ألف 2)، وتُدرج أساساً في أنشطة البرامج وفي تقييم مدى توافقها مع بعض معايير حقوق الإنسان الشاملة.⁽¹⁹⁾ ومع ذلك، فمؤشرات الأداء، على الرغم من فائدتها في الماضي قدماً بنهج قائم على حقوق الإنسان في إعداد برامج التنمية، لا تسجل سوى بعض جوانب معايير حقوق الإنسان الشاملة. وتبقى تغطيتها لمعايير حقوق الإنسان كما أُرسيت في مختلف الصكوك محدودةً وكثيراً ما تكون عرضيةً.⁽²⁰⁾ ومن ثم، فإن استخدام مؤشرات الأداء، على النحو المبين في الأدبيات والمطبق في الممارسة الراهنة، لا يوفر في حد ذاته وسيلة مناسبة للمضي قدماً في إعداد مؤشرات لتنفيذ حقوق الإنسان وفي تشجيع استخدام هذه المؤشرات.

انظر إلى الشكل الرابع الذي يعرض جدولاً يقارن بين فئات المؤشرات الأربع: الكمية والنوعية والقائمة على الوقائع والقائمة على الأحكام. يوضح الجدول فرص استخدام مختلف فئات المؤشرات في إجراء تقييمات حقوق الإنسان. فلكل فئة استخداماتها الممكنة (انظر أيضاً المناقشة الواردة في الفصل الثالث عن آليات استخلاص البيانات)، غير أن خير الأمور عند توافر الاختيار هو منح الأفضلية لمؤشرات المربع ألف على المربع جيم، والمربع باء على المربع دال، أو المربعين ألف وجيم على المربعين باء ودال، والمربع ألف على سائر المربعات. وبعبارة أخرى، فعندما يكون لدى كل من المربعات الأربعة ما يقدمه بواسطة معلومات ومؤشرات ذات صلة بالموضوع الجاري تقييمه، كان من المرجح أن يجعل الترتيب المذكور للأفضليات التقييم أكثر موضوعية وقبولاً من الأطراف المعنية. غير أنه يوجد بوجه عام في سياق هذا الدليل ميل إلى استخدام المعلومات من المربعين ألف وجيم، وإلى حد ما المربع باء. وفيما يتعلق بالمؤشرات الواردة في المربع باء، يجري التركيز على فئة المؤشرات الذاتية التي يمكن الحصول عليها بسهولة أكبر من خلال استقصاءات تمثيلية إحصائية مثل "النسبة المئوية للأفراد الذين يشعرون بالأمن عند السير وحدهم في الليل" (المثال 1).⁽¹⁸⁾ وعلاوة على ذلك، يمكن أن توفر المعلومات والمؤشرات القائمة على الوقائع والكمية بطبيعتها (المربع ألف) إحساساً بالحجم، وأن تتغلب على بعض التحيز في استخلاص المعلومات وتفسيرها، وهو ما لا تستطيع تحقيقه المعلومات والمؤشرات الأخرى القائمة على الأحكام. وهذا يجعل استخدام المزيد من المعلومات والمؤشرات القائمة على الوقائع مجدداً بقدر ما يضيف استخدامها قيمة لتقييمات حقوق الإنسان.

18. يسلط الفصل الثالث المزيد من الضوء على أهمية ومغزى الاستقصاءات القائمة على عينة تمثيلية للسكان وعلى منهجية سليمة إحصائياً.
19. UNDP, "Indicators for human rights based approaches to development in UNDP programming: a users' guide", March 2006. Available from <http://web.undp.org/oslocentre/docs06/HRBA%20indicators%20guide.pdf>.
20. يرجع بعض السبب في ذلك إلى تفاوت الآفاق الزمنية: من يضع سنوات فيما يتصل ببرامج التنمية إلى مدة أطول كثيراً من ذلك فيما يتصل بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، يجب أن تركز البرامج، بحكم تعريفها، تركيزاً دقيقاً على غاية واحدة أو عدد قليل من الغايات في الوقت نفسه، فمن غير المحتمل أن تتناول مختلف أوجه معايير حقوق الإنسان وتعقيدها وسعة نطاقها.

تركيز جهود الوكالة المنفذة على تحقيق هذه القيمة في خلال الفترة المرجعية. في الحالة الأولى، يمكن أن يكون الأساس المرجعي البالغة نسبه 90 في المائة للتطعيم ضد الحصبة مستنداً إلى اعتبار معياري أو إلى اعتبار تجريبي مفاده أن احتمال حدوث الوباء ينخفض انخفاضاً شديداً عند التطعيم بنسبة 90 في المائة. وبالمثل، فزيادة التغطية بنسبة 10 نقاط مئوية يمكن أن تستند إلى اعتبارات تتعلق بتوافر الموارد والقدرات المحلية.

وفي سياق تقييم امتثال الدول الأطراف، يعزز استخدام الأساس المرجعي لمؤشر ما إمكانية مساءلة هذه الدول بجعلها تلتزم بمعياري أداء معين بشأن الموضوع قيد التقييم. وقد دعت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالتحديد إلى وضع أسس مرجعية للتسجيل بتنفيذ حقوق الإنسان.⁽²¹⁾ ومع ذلك، فالخطوة الأولى للوصول إلى أساس مرجعي مُجدٍ هي إيجاد توافق عام في الآراء بشأن اختيار المؤشر الذي يتعين استخدامه في تقييم حقوق الإنسان. وهنا فقط يمكن لمهمة وضع الأسس المرجعية للأداء من أجل المؤشرات المختارة أن تُوّجّ ثمارها (انظر أيضاً الفصل الخامس، الفرع ألف).

وعلى العكس من مؤشرات الأداء، فإن مؤشرات الامتثال في سياق حقوق الإنسان متأصلة بشكل صريح في معايير حقوق الإنسان. والغرض من هذه المؤشرات هو رصد مدى الوفاء بالالتزامات الناشئة عن تلك المعايير، ومدى ما تحققه من نواتج يمكن ربطها بتحسين تمتع بحقوق الإنسان. ويتصل العمل الذي بُذل في هذا الدليل بتحديد مؤشرات يمكن استخدامها لتعزيز امتثال المكلفين بالمسؤوليات لما عليهم من التزامات تتعلق بحقوق الإنسان ورصد هذا الامتثال (انظر الفصل الثاني للاطلاع على مزيد من التفاصيل). غير أنه في سياقات محددة، حين تكون البرامج مصممة لزيادة أعمال حقوق الإنسان، أو يكون لها إسهام في تنفيذ التزامات محددة بحقوق الإنسان، كالتوسع في التعليم الابتدائي المجاني، فإن مؤشرات الأداء الخاصة بالبرامج ستساعد أيضاً في تقييم امتثال كل برنامج لمعايير حقوق الإنسان.

4 المؤشرات والأسس المرجعية

الأسس المرجعية هي قيم محددة سلفاً للمؤشرات، يمكن أن تستند إلى اعتبارات معيارية أو تجريبية. فعلى سبيل المثال، يمكن لمؤشر معدّل لقياس الكفاية الغذائية أن يعتمد من الناحية المعيارية على عوامل اجتماعية-ثقافية كالأذواق والقيود الدينية، أو يمكن تقديره تجريبياً مع مراعاة مواصفات عمل الأشخاص واحتياجات الجسم من الطاقة والمغذيات. وتقوم الاعتبارات المعيارية عادةً على معايير دولية أو وطنية (كمعاملة أسرى الحرب)، أو على تطلعات الشعوب السياسية والاجتماعية. أما الاعتبارات التجريبية، فترتبط في المقام الأول بمسألتي الجدوى والموارد. ولنأخذ كمثال على ذلك مؤشر “نسبة البالغين سنة واحدة من العمر المطعمين ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتطعيم”. فقد يتطلب استخدام الأساس المرجعي إما وضع قيمة محددة للمؤشر، ولنقل رفعه إلى 90 في المائة، أو تحسين نطاق التغطية القائمة بمقدار 10 نقاط مئوية، بحيث يتسنى

21. في التعليق العام رقم 1 (1989) بشأن تقديم الدول الأطراف تقاريرها، دعت اللجنة إلى وضع أسس مرجعية فيما يتعلق بالمؤشرات الكمية، مثل مستوى تطعيم الأطفال، والمدخول من السرعات الحرارية للفرد. انظر أيضاً تعليقيها العام رقم 14 (2000) بشأن الحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة، الفقرتان 57 و58.

دال - بعض الشواغل والأفكار الخاطئة

1 المعلومات الكمية والنوعية

من بين الشواغل المثارة أنه لا يمكن تقدير الامتثال لحقوق الإنسان أو قياسه كمياً. وعلاوة على ذلك، فحقوق الإنسان تتصل بجوانب نوعية من جوانب الحياة، قد يستعصي حصرها في معلومات إحصائية. فعلى سبيل المثال، في حالة إقامة العدل، قد تكون كفاءة القضاة أهم من عددهم. وبالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما يقال إن بيانات حقوق الإنسان الكمية لا يمكن أن يكون لها وجود أو قد تكون غير موثوقة.

ولعل هذا الشاغل ناتج عن سوء فهم لما هو مستهدف بالقياس. فعند استخدام المؤشرات لحقوق الإنسان، يكون الاهتمام الرئيسي بقياس بضع سمات ذات صلة بالموضوع يمكن ربطها بمواصلة أعمال حقوق الإنسان وتحسين التمتع بها، أو تعزيز تقييم ما يبذله المكلفون بالمسؤوليات من جهود للوفاء بالتزامات حقوق الإنسان. ولا ينصب التركيز هنا على تحديد قائمة موسعة بالمؤشرات استناداً إلى استقصاءات إحصائية بشأن جميع معايير حقوق الإنسان أو أحكام المعاهدات. فليس هذا ضرورياً على الإطلاق. فالمؤشرات هي أدوات تضيف قيمة للتقييمات التي لها بُعد نوعي قوي؛ ولا تحل محلها. وفي الوقت نفسه، ومع استخدام المعلومات الإحصائية الشائعة الاستخدام المناسب، بشأن حصول مختلف فئات السكان على المساعدة القضائية مثلاً أو إحقاق أطفال فئات اجتماعية معينة بالمدارس، تستطيع المؤشرات أن تساعد في تقييم بعض الجوانب النوعية للتمتع بحقوق الإنسان بمزيد من الموضوعية والشمولية. وبمجرد اتضاح هذا الفرق في استخدام المؤشرات، يسهل أيما سهولة تحديد مؤشرات لتقييمات حقوق الإنسان.⁽²²⁾

2 توافر البيانات وتصنيفها

يتوقف استخدام المؤشرات كأداة لتقييمات حقوق الإنسان بشكل حاسم على توافر البيانات ذات الصلة والموثوقة. ولئن كانت بعض القيود ستعترض دائماً العثور على هذه البيانات، فإن الهدف من هذا المنشور هو بيان كيفية النجاح في تجميع معلومات مختلفة من أنواع مختلفة من المصادر من أجل إعداد مؤشرات لتقييمات حقوق الإنسان (انظر الفصل الثالث للاطلاع على التفاصيل). والأهم من ذلك هو أن المعلومات الإحصائية المتاحة بصورة عادية والسجلات الإدارية يمكن إعادة تشكيلها في صورة مؤشرات مناسبة لتسليط الضوء على جوانب حقوق الإنسان في حالة ما.

ومن الشواغل المتصلة بذلك الافتقار إلى الإحصاءات المناسبة على مستوى التصنيف المطلوب لدعم تحليل عدم التمييز والمساواة - وهذا مجال رئيسي يركز عليه أي تقييم لحقوق الإنسان. ومن ثم، يقال إنه ما لم تتوفر البيانات الكافية لرصد التمتع بحقوق الإنسان أو انتهاكها عبر الفئات السكانية المتصلة بالسياق، فلا معنى للاعتماد على المؤشرات في هذه التقييمات.

وعلى الرغم من أن نقص الإحصاءات المصنفة عامل مقيد بالفعل، فهو لا يقوض الفائدة المحتمل أن تعود من وجود المؤشرات المناسبة في تيسر تقييمات موضوعية. ولن يؤدي، في أحسن الأحوال، إلا إلى تأخير استخدامها لحين توافر البيانات ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، فبالإضافة إلى استخدام الإحصاءات الاجتماعية-الاقتصادية المتاحة بصورة عادية على مستوى مصنف، كتلك المستخدمة في رصد التنمية البشرية،⁽²³⁾ من المهم

22. كما نوقش ذلك في الفرع جيم، ليس الفرق بين المؤشرات النوعية والكمية قاطعاً. فالمؤشرات الكمية المثالية، كنسبة معلمي المدارس المؤهلين والمدرسين بالكامل، أو معدلات التسرب، أو معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، مهمة أيضاً في تقييم نوعية نظام التعليم أو، بعبارة أخرى، الجوانب النوعية لإعمال الحق في التعليم.
23. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية البشرية، متاحة على الموقع التالي: <http://hdr.undp.org>

فرد بالحقوق أكثر تماشياً مع نهج حقوق الإنسان. فإنه يمكن من إجراء تقييم لحجم التمييز وانعدام المساواة في تمتع كل فرد في المجتمع بحقوق الإنسان. وبخلاف الحقيقة التي مفادها أن هذا أمر لا يمكن تحقيقه بوجه عام، فإن التركيز على مجموعة فرعية من السكان باستخدام المتوسطات لا يتعارض مع مفهوم شمولية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتصرف. وبالفعل، يمكن أن يعود كلا النوعين من البيانات بالفائدة في إجراء تقييمات حقوق الإنسان. فالبيانات التي تعكس الجهود التي تبذلها الدولة لتقديم المساعدة القضائية أو الرعاية الصحية العامة للناس دون مقابل، على سبيل المثال، يمكن حصرها بسهولة وبطريقة مجدية على المستوى الإجمالي لمجتمع محلي أو وحدة إدارية بإحدى المقاطعات. ولئن كان يتعين رصد البيانات المتعلقة بالتعذيب أولاً عن طريق معلومات عن الحالات الفردية، فإن الاستقصاءات الإحصائية الممثلة للسكان المتضررين (كنزلاء السجون) يمكن أن تكون مصدراً مكماً للمعلومات من أجل قياس مؤشر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في البلد.

4 المؤشرات ذات الصلة بالسياق في مقابل المؤشرات العالمية

تكون للمؤشرات جدوى أكبر ويحدث إقبال أكبر على استخدامها عندما تكون ذات صلة بالسياق. فرمما كان جمع المعلومات مثلاً عن معدلات الوفيات بسبب الملاريا في بلد اسكندنافي تندر فيه الملاريا أمراً غير حيوي. غير أن عدد حالات الإصابة بالملاريا في جنوب آسيا وأجزاء من أفريقيا قد يكون مؤشراً جيداً لمعالجة الشواغل الحيوية المتعلقة بالحق في الصحة. وفي الوقت نفسه، من المرجح أن تكون حالات التعذيب أو الإخلاء القسري أو المعلومات عن التشرذم مهمة في معظم أنحاء العالم. وفي حين أن حقوق الإنسان عالمية وأن لكل فرد، بصرف النظر عن موقعه، الحق في التمتع بها على قدم المساواة مع غيره، فستكون هناك حالات قد يتعين فيها تصميم المؤشرات وفقاً

أيضاً تحديد وإعداد مؤشرات محددة لحقوق الإنسان، نوعية وكمية على حد سواء، تعبر عن الجوانب الفريدة لمعايير حقوق الإنسان والمعايير الشاملة.⁽²⁴⁾ وهذه العملية تسهم أيضاً في إيضاح محتوى الحق وزيادة طابعه الملموس.

وفي حين أن البيانات المصنفة ضرورية لمعالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، فقد لا يكون عملياً أو ممكناً تصنيف البيانات دائماً على المستوى المرغوب. فالتصنيف بحسب الجنس أو العمر أو المنطقة أو الوحدة الإدارية مثلاً قد يكون أسهل من التصنيف بحسب الانتماء الإثني، حيث إن التعرف على المجموعات الإثنية ينطوي عادةً على معايير موضوعية (كاللغة) وذاتية (كالتعريف الذاتي) قد تتغير بمرور الزمن. وعلى الرغم من أن كثرة من الفئات السكانية تنادي (لأنفسها) بمزيد من الظهور في الإحصاءات للتعبير عما تتعرض له من تمييز أو تفاوتات ولدعم تدابير سياسية مستهدفة، فقد يكون تعريف الفئة بأنها مجموعة منفصلة أمراً مثيراً للحساسية السياسية، وهذا لا يشجع على تصنيف البيانات (الفصل الثالث، الإطار 9). كما أن إصدار أي بيانات إحصائية آثاراً على الحق في الخصوصية وحماية البيانات وسريتها، ومن ثم فقد يستدعي مراعاة المعايير القانونية والمؤسسية المناسبة (انظر الفصل الثالث للاطلاع على المزيد من التفاصيل).

3 المتوسطات الإحصائية في مقابل المعلومات عن الحالات الفردية

قد تبدو هناك مفارقة في استخدام المتوسطات الإحصائية في تقييمات حقوق الإنسان أو البيانات المتعلقة بتمتع فئات سكانية معينة بحقوق الإنسان، مثل أكثر الفئات ضعفاً أو تهميشاً في المجتمع. ولعل الانتقال من المتوسطات الوطنية إلى البيانات التي تحصي تمتع كل

24. في التعليق العام رقم 3 (1990)، اعترفت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأن "التشريع مرغوب فيه إلى حد كبير في حالات عديدة، وقد يكون لا غنى عنه في بعض الحالات. فعلى سبيل المثال، قد تصعب مكافحة التمييز بفعالية في غياب أساس تشريعي سليم لاتخاذ التدابير اللازمة".

التمتع بالحقوق بمجرد كفالة الدولة لها (انظر الفرع ألف 2). وهكذا، فأى ناتج ينتهك أحكام المعاهدة المتعلقة بأحد حقوق الإنسان يمكن استخدامه كمؤشر لرصد تنفيذ ذلك الحق. فعلى سبيل المثال، يمكن اعتبار حدوث اختفاء أو احتجاز تعسفي انعداماً للتمتع بحق الشخص في الحرية وأمنه على نفسه، أو لمزيد من الدقة، انتهاكاً لجانب معين من هذا الحق، ومن ثم يمكن استخدامه لرصد تنفيذ ذلك الحق. وينصب التركيز أساساً على رصد عدم حدوث نواتج سلبية. ولذلك تُصنف هذه الحقوق عادةً في فئة حقوق الإنسان "السلبية".

وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تتمثل الممارسة العامة في رصد النتائج المتعلقة بالإعمال التدريجي لهذه الحقوق وفقاً للمادة 2(1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.⁽²⁵⁾ إذ يُنظر إلى هذه الحقوق على أنها كثيفة الاستخدام للموارد، ومن ثم تصعب كفالتها، وبخاصة في البلدان النامية. وبالتالي، فمن المنطقي رصد النواتج التي يمكن أن تتصل بالإعمال التدريجي لهذه الحقوق بمرور الوقت. ولما كانت النواتج ذات الصلة في هذه الحالة مرغوباً فيها وإيجابية وتستلزم تدابير استباقية على الدول أن تتخذها، فكثيراً ما تُقرن هذه الحقوق بالتزامات حقوق الإنسان "الإيجابية".

لقد أدى استخدام منهجين منفصلين وما يقابلهما من منهجيات لرصد مجموعتي حقوق الإنسان إلى تقديم هذه الحقوق في شكل حقوق إما إيجابية أو سلبية. ومع ذلك، فلحقوق الإنسان كلها عند التطبيق التزامات إيجابية وسلبية، ويمكن أن يُقرن تنفيذها بكل من النواتج الإيجابية والسلبية. على سبيل المثال، فنسبة الوظائف المحددة (كمقاعد البرلمان أو الوظائف الرسمية العليا) التي تقلدها النساء تستطيع أن تساعد في تقييم أعمال الحق في المشاركة في الشؤون العامة (المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية). وبالمثل، يمكن لخفض حالات الإخلاء القسري أن يسهم

لاحتياجات السياق في بلد ما. وبوجه عام، فكل من المؤشرات القابلة للتطبيق عالمياً وتلك الخاصة بسياق محدد سيعود بالفائدة في تقييمات حقوق الإنسان ما دامت راسخة في معايير حقوق الإنسان الواجبة التطبيق على النطاق العالمي. وكما هو مبين في الفصل الخامس، سيتوقف أيضاً إعداد مؤشرات ذات صلة بالسياق على نوع العملية، وبخاصة في العمليات التشاركية التي تنخرط فيها جهات فاعلة في مجال حقوق الإنسان، التي يعتمدها البلد لتحديد هذه المؤشرات وجمعها ونشرها.

5 صلة المؤشرات بكل من الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ينبع أحد الشواغل الرئيسية المتعلقة باستخدام المؤشرات في تقييمات حقوق الإنسان من وجود حجم كبير من الأعمال المطروحة في الأدبيات، أو في الممارسة، يستخدم إطاراً متسقاً ومتناسقاً لتحديد تلك المؤشرات وإعدادها. ولأسباب تاريخية، وربما لأغراض الملاءمة التحليلية، يُستخدم نهجان منفصلان لرصد أعمال الحقوق المدنية والسياسية من ناحية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الناحية الأخرى. وقد أسهم هذا في وجود ثنائية مصطنعة لا هو مرغوب فيها ولا هي مرتكزة على أرضية صلبة في مواجهة عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة وترابطها. ولعل ما نتج عن هذا من غموض وتعقيدات في النهجين قد أسهم في قدر من التشكيك في استخدام المؤشرات الكمية من أجل تقييمات حقوق الإنسان، بل وربما يكون قد أدى إلى الحيلولة دون التقدم في هذا المجال من مجالات العمل.

لقد جرت العادة على اتباع نهج الانتهاك فيما يتصل بالحقوق المدنية والسياسية. وهو يقوم على اعتبار المحتوى المعياري لهذه الحقوق صريحاً، وأن المطالبات والواجبات معروفة جيداً، وأنه يمكن

25. "تعهد كل دولة طرف في [العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية] بأن تتخذ، مفردتها وعن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني، وبأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق المعترف بها في هذا العهد، سالكة إلى ذلك جميع السبل المناسبة، وخصوصاً سبيل اعتماد تدابير تشريعية".

ولم تكن هذه الشواغل تُعالج بالقدر الكافي، وظل بالتالي التقدم في قبول المؤشرات واستخدامها في تقييمات حقوق الإنسان بطيئاً. وفي الاعتراف بأهمية معالجتها ما يوفر أساساً منطقياً لاعتماد نهج عملي مشترك لتحديد مؤشرات وإعداد أدوات يمكن استخدامها في تقييم كل من الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

في إعمال الحق في السكن اللائق. وعلاوة على ذلك، فالتركيز على النواتج وحدها، سواء كانت إيجابية أم سلبية، يقوض أهمية رصد الالتزام ببذل العناية الذي قبلته الدول بالتصديق على معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة. من الضروري إذن عدم الاكتفاء بالتركيز على تحقيق النواتج بما يتفق مع تنفيذ معايير حقوق الإنسان، وإنما التركيز أيضاً على العملية المتبعة في تحقيق هذه النواتج.

هاء - المؤشرات في الإطار القانوني الدولي

لتحقيق التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه، يجب أن تتضمن التدابير التي يتعين على الدول الأطراف اتخاذها ما يلزم لتحقيق خفض معدل موتى المواليد ومعدل وفيات الرضع.⁽²⁷⁾ وتنص المادة 24(2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه "يتوجب تسجيل كل طفل فور ولادته ويعطى اسماً يعرف به". ويرد حكم مماثل في اتفاقية حقوق الطفل (المادة 7(1)).⁽²⁸⁾ وتتضمن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مادة مكرسة خصيصاً للمعلومات الإحصائية.⁽²⁹⁾ وتشير المادة 16 من العهد الدولي الخاص بالحقوقي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمادة 40 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إلى التزام دولها الأطراف بتقديم تقارير عن التقدم المحرز في التمتع بحقوق الإنسان. وتساعد مثل هذه الإحالات في المعاهدات إلى المؤشرات الكمية على إيضاح مضمون الحق وتعزيز جوانبه التنفيذية.

ليس استخدام المؤشرات والإحصاءات بغريب أو جديد على منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. فآليات الرصد المعنية بحقوق الإنسان، كهيئات المعاهدات، والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، والاستعراض الدوري الشامل، يشيرون إلى نطاق عريض من المؤشرات يشمل المؤشرات الإحصائية (الإطار 3) ويستخدمون هذه المؤشرات. وينعكس الطلب على المؤشرات الخاصة في الإطار المعياري لحقوق الإنسان. ولئن كانت بعض المؤشرات الكمية مذكورة صراحةً في معاهدات حقوق الإنسان، فإن تحديد نوعها ودورها يتواصل من خلال التعليقات العامة والتوصيات التي تعتمدها هيئات المعاهدات.⁽²⁶⁾

ففيما يتعلق بالمعاهدات، تنص المادة 10 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المتصلة بالحق في التعليم على "خفض معدلات ترك الطالبات الدراسة". وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تنص المادة 12 على أنه

26. التقارير التي يعدها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان (ولجنة حقوق الإنسان السابقة) تشير أيضاً إلى مؤشرات محددة وتستخدمها. انظر على سبيل المثال تقرير بول هنت، المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية (A/58/427)، وفيليب أستون، المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً (A/HRC/14/24).

27. تنص وثيقة إعلان وبرنامج عمل فيينا التي اعتمدت في عام 1993 على أنه "ينبغي، لتعزيز التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دراسة نُهج إضافية من قبيل نظام مؤشرات لقياس التقدم المحرز في إعمال الحقوق الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (الفقرة 98). وفي عام 2009، أوصت الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض نتائج ديربان الدول بوضع "نظام لجمع البيانات، بما في ذلك المؤشران المتعلقان بتكافؤ الفرص وعدم التمييز، يتيح، مع الحفاظ على الحق في الخصوصية ومبدأ التحديد الذاتي للهوية، تقييم وتوجيه صياغة السياسات والإجراءات الرامية إلى استئصال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والنظر، عند الاقتضاء، في التماس مساعدة مفوضية حقوق الإنسان" (الفقرة 104).

28. بينما كانت لتسجيل الولادات أهمية مباشرة لمنح شهادة الولادة، التي تشكل عادةً شرطاً للتمتع بالحقوق الأخرى، فإن تسجيل جميع الأطفال يمثل اعترافاً من الدولة بما توليه من أهمية لكل فرد ووضعه بموجب القانون. ولعل الشيء نفسه صحيح بالنسبة لأغلبية الإحصاءات الرسمية (كأسباب الوفاة، وقياسات تفاوتات الدخل، ومعدلات البطالة).

29. تنص المادة 31 من هذه الاتفاقية على أن "تقوم الدول الأطراف بجمع المعلومات المناسبة، بما في ذلك البيانات الإحصائية والبيانات المستخدمة في البحوث، لتمكينها من وضع وتنفيذ السياسات الكفيلة بإنفاذ هذه الاتفاقية".

أولاً- << حقوق الإنسان والمؤشرات: الأساس المنطقي وبعض الشواغل >> المؤشرات في الإطار القانوني الدولي

أصل أفريقي في جميع مراحل عملية التعداد إضافة إلى شمل الشعوب النائية جداً من الناحية الجغرافية⁽³⁵⁾. كما طلبت إلى كمبوديا "أن تدرج، في تقريرها الدوري القادم، معلومات مصنفة عن الأقليات الإثنية، بما فيها الأقليات من الشعوب الأصلية، وعن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الأقليات"⁽³⁶⁾.

وأخيراً، من المهم التأكيد على أن استخدام المؤشرات، سواء كانت كمية أم نوعية و/أو قائمة على الوقائع أم قائمة على الأحكام، في تقييمات حقوق الإنسان يوفر خيارات متكاملة ويدعم بعضها بعضاً في معظم الأحيان. ولا يوجد فعلياً أي مؤشر وحيد أو أي فئة من المؤشرات تستطيع وحدها أن تقدم تقييماً كاملاً لحالة بعينها. فالمؤشرات أدوات لتقريب الواقع، وستظل كذلك دائماً، ولن يتحسن مستوى دقتها إلا بتحسين المعلومات ومنهجيات جمع المعلومات وتجميعها. وفي حين أن التقييمات النوعية وشبه القضائية التي يجريها خبراء حقوق الإنسان ستظل حجر الزاوية لتقييم حقوق الإنسان ورصدها، وبخاصة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان المعقدة، فتوجد مزايا في مواصلة استخدام المؤشرات القائمة على الوقائع والكمية من أجل تزويد هذه التقييمات بمعلومات أفضل. وسيظل تفسير المعاهدات في المقام الأول ممارسة قانونية؛ إلا أن جودته يمكن أن تتحسن بضمان أفضل أساس وقائعي ممكن له. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تسهم المؤشرات الكمية في الربط بين خطاب حقوق الإنسان وخطاب السياسات الإنمائية.

وفيما يتعلق بالتعليقات العامة والتوصيات التي تعتمد عليها هيئات المعاهدات، توصي اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدول الأطراف بأن تضع أسساً مرجعية أو أهدافاً تتعلق بالحد من وفيات الرضع، ومستوى تطعيم الأطفال، ومدخول الفرد من السرعات الحرارية، وعدد الأشخاص لكل من مقدمي خدمات الرعاية الصحية، وهلم جرا.⁽³⁰⁾ وبالنظر إلى أهمية "الإعمال التدريجي" للحقوق المعنية، تؤكد اللجنة أهمية البيانات النوعية والكمية على حد سواء لإجراء تقييم مناسب للتقدم المحرز بمرور الزمن.

ووفقاً للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، فإن "المعلومات الإحصائية ضرورية للغاية من أجل فهم الوضع الفعلي للمرأة في كل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية"⁽³¹⁾. وتوصي اللجنة بأن تقوم الاستقصاءات الاجتماعية والاقتصادية بصياغة استبياناتها بطريقة تمكّن من تصنيف البيانات وفقاً لنوع الجنس؛ وأن تشجع الدول الأطراف تجميع إحصاءات عن العنف المنزلي؛ وأن تقدم الدول الأطراف بيانات تظهر النسبة المئوية للنساء المتمتعات بحقوقهن فيما يتعلق بالحياة السياسية والعامة.⁽³²⁾ وبالمثل، تؤكد لجنة حقوق الطفل أهمية البيانات المصنفة تصنيفاً مفصلاً.⁽³³⁾ وفي التعليق العام المتعلق بحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية، تفيد اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بأنه ينبغي أن تقدم تقارير الدول الأطراف إحصاءات تتعلق بإقامة العدل: بشأن عدد الشكاوى وكيفية معالجة هذه الشكاوى.⁽³⁴⁾ وقد أوصت لجنة القضاء على التمييز العنصري بوليفيا "بوضع أدوات إحصائية موثوقة ومناسبة لضمان التحديد الذاتي للهوية في تعداد 2012 ولضمان المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية الريفية والبوليفيين من

30. تشير اللجنة إلى أن الأسس المرجعية العالمية محدودة الاستخدام، في حين أن الأسس المرجعية الوطنية أو الأكثر تحديداً يمكنها أن توفر مؤشراً بالغ القيمة على التقدم (التعليق العام رقم 1 (1989)).

31. التعليق العام رقم 9 (1989) بشأن البيانات الإحصائية المتعلقة بوضع المرأة.

32. التعليقات العامة رقم 9 (1989)، ورقم 19 (1992) بشأن العنف ضد المرأة، ورقم 23 (1997) بشأن المادة 7 (الحياة السياسية والعامة).

33. التعليق العام رقم 4 (2003) بشأن صحة المراهقين وغمائمهم في سياق الاتفاقية، ورقم 5 (2003) بشأن التدابير العامة لتنفيذ الاتفاقية.

34. التعليق العام رقم 20 (1992).

35. CERD/C/BOL/CO/17-20، الفقرة 12.

36. CERD/C/KHM/CO/8-13، الفقرة 12.

استُخدمت المؤشرات كثيراً في تقارير الدول الأطراف المقدمة إلى الآليات الدولية لرصد حقوق الإنسان كهيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة، والإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان (المقررين الخاصين)، والاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وفي توصيات هذه الهيئات الموجهة إلى الدول الأطراف. وتتعلق الحالات إلى المؤشرات الإحصائية وغيرها من مؤشرات بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلاً عن الحقوق المدنية والسياسية. على سبيل المثال، أوصت لجنة مناهضة التعذيب هندوراس بأن تعد مؤشرات مصنفة لرصد وتوثيق حوادث العنف بين السجناء من أجل الكشف عن الأسباب الجذرية وراءها ووضع استراتيجيات وقائية مناسبة (CAT/C/HND/CO/1، الفقرة 17). وأشادت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لتحقيقها زيادة كبيرة في نسبة تمثيل النساء في الجمعية الوطنية، من 9.4 في المائة في الدورة التشريعية الثالثة (1992-1997) إلى 22.9 في المائة في الدورة الخامسة (2002-2007) (38/A/60)، الفقرة 85). وحثت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المملكة المتحدة على الوفاء بالتزامها بخفض انعدام المساواة في القطاع الصحي بنسبة 10 في المائة بحلول عام 2010، بقياس وفيات الأطفال والعمر المتوقع عند الولادة (E/C.12/GBR/CO/5، الفقرة 32). وأوصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان الجمهورية التشيكية باعتماد مؤشرات وأسس مرجعية لتحديد ما إذا كانت أهداف مناهضة التعذيب قد تحققت (CCPR/C/CZE/CO/2، الفقرة 16).

وبالمثل، يظهر استخدام المؤشرات في سياق الاستعراض الدوري الشامل من الوثائق المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في الدول الأعضاء. فقد تعهدت البرازيل، على سبيل المثال، بإنشاء نظام وطني لمؤشرات حقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل (27/A/HRC/8)، الفقرة 85). وقدرت البرازيل في تقريرها الوطني عدم المساواة بين عنصر البيض والمنحدرين من أصل أفريقي بواسطة إحصاءات اجتماعية-اقتصادية مصنفة، وأشارت إلى ارتفاع معدل جرائم القتل في البلد، وبخاصة بين الأطفال (A/HRC/6.BRA/1/1/WG.6، الفقرتان 26 و81). والمعلومات التي جمعتها الأمم المتحدة تشير إلى المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، الذي أشار إلى أن القتل هو السبب الرئيسي في وفاة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و44 سنة (6.BRA/2/1/A/HRC/WG.6، الفقرة 10)، وفي موجز المعلومات المقدمة من أصحاب المصلحة، أشارت منظمة العفو الدولية إلى أن الأرقام المعلنة من إدارة السجون تبين أن الوفيات في صفوف النزلاء الناتجة عن القتل تبلغ ستة أضعاف المعدل المسجل في صفوف السكان عموماً في البرازيل (6.BRA/3/1/A/HRC/WG.6، الفقرة 28).